

Adopting social responsibility in pharmaceutical companies between theory and reality

Moulefera Fatima Zahra¹, Farsi Fatna²

¹ Southwest Economic Studies and Local Development Laboratory-University Of Tahri Mohammed –Bechar- (Algeria), Moulefera.fatimazohra@univ_bechar.dz

²University Of Tahri Mohammed –Bechar- (Algeria), farsifatna18@gmail.com

Received: 10/2023, Published: 11/2023

Abstract:

The study aimed at analyzing and highlighting the reality of adopting social responsibility in pharmaceutical companies at the theoretical level, and then trying to project this onto reality through facts and events.

Since the pharmaceutical industry is one of the most important industries at the global level, it is a highly competitive industry with high returns, as it comes in third place after the arms and software industry, as it has received great interest in all countries due to the importance of medicine and its direct connection to the health of the individual. This type of industry is controlled by giant monopolistic companies. It possesses high capabilities in the field of research and development, committed to the application of social responsibility, especially as it has a noble goal linked to the goal of making money, which is to preserve human health.

In order to answer the problem and hypotheses of the study, the descriptive approach was followed in the theoretical side and analytical in the applied side, and it was concluded that the pharmaceutical companies do not adopt social responsibility in respect of human rights, transparency, respect for regulations and laws. So that its profit goal blinded it from humanity and the preservation of the human spirit.

Keywords: social responsibility; pharmaceutical companies; moral dimension; Moral responsibility.

تبني المسؤولية الاجتماعية في شركات صناعة الأدوية بين النظرية والحقيقة

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وإبراز واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في شركات صناعة الأدوية على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على الواقع من خلال الوقائع والأحداث.

وبما أن الصناعة الدوائية من أهم الصناعات على المستوى العالمي فهي صناعة تنافسية بدرجة كبيرة وذات مردود عال فهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد صناعة الأسلحة والبرمجيات حيث نالت اهتمام كبير في جميع الدول نظرا لأهمية الدواء وارتباطه المباشر بصحة الفرد فهذا النوع من الصناعة تسيطر عليه شركات احتكارية عملاقة تمتلك قدرات عالية في مجال البحث والتطوير، ملتزمة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وخاصة أنها لها هدف نبيل مرتبط بهدف تحقيق المال ألا وهو الحفاظ على صحة البشر.

وللإجابة على اشكالية وفرضيات الدراسة اتبع المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي، ومن تم التوصل إلى أن شركات صناعة الأدوية لا تتبنى المسؤولية الاجتماعية في فيما يخص احترام حقوق الانسان، الشفافية، احترام اللوائح والقوانين. بحيث هدفها الربحي أعماها عن الانسانية والحفاظ على الروح البشرية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية؛ شركات صناعة الأدوية؛ بعد أخلاقي؛ مسؤولية أخلاقية.

I - تمهيد :

مع الاتجاه العالمي المتزايد للاهتمام بأداء المسؤولية الاجتماعية، تغيرت النظرة للشركات من مجرد كونها وحدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح إلى كونها شريك في المجتمع لها دور اجتماعي من خلال الإسهام في مشروعات خدمة المجتمع وتنميته، وأصبح واضحا لدى الشركات أن النموذج الاقتصادي أحادي البعد القائم على الكفاءة فقط (تعظيم الربح) أكثر تكلفة من النموذج الاقتصادي الاجتماعي الذي يقوم على الدور المتوازن بين كل من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

فالالتزام بتطبيقها من قبل الشركات يعد مدخلا حديثا يساعد على تحسين الأداء المالي من خلال العمل على تكوين صورة ذهنية إيجابية عند أكبر عدد ممكن من الشرائح المكونة للمجتمع، عبر ما تقدمه من معززات تدعم شهرة هذه الشركات عن طريق جذب العملاء لها، والعمل على الاستقرار والترابط الاجتماعي بين هذه الشركات والمجتمع في العديد من المجالات.

كما أن الاهتمام بالخدمات الاجتماعية يعد واجبا أخلاقيا لكنه في نفس الوقت يعد أيضا إحدى الوسائل التي تستخدمها شركات في تحسين الإنتاجية وتعظيم الأرباح، فقد دلت كثير من الأبحاث العلمية أن الشركات الأكثر اهتماما بالبيئة الاجتماعية استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل، كما أن قلة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء وانخفاض فعالية عمليات هذه الشركات وهذا ما أكدته عدة دراسات . وبما أن تعد الصناعة الدوائية من أهم الصناعات على المستوى المحلي والعالمي فهي صناعة تنافسية بدرجة كبيرة وذات مردود عال فهي تعتبر ثالث صناعة بعد صناعة الأسلحة والبرمجيات حيث نالت اهتمام كبير في جميع الدول نظرا لأهمية الدواء وارتباطه المباشر بصحة الفرد فهذا النوع من الصناعة تسيطر عليه شركات احتكارية عملاقة تمتلك قدرات عالية في مجال البحث والتطوير، ملتزمة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وخاصة أنها لها هدف نبيل مرتبط بهدف تحقيق المال ألا وهو الحفاظ على صحة البشر.

ومما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية: ما واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في شركات صناعة الأدوية بين النظرية

والحقيقة؟

ومن الاشكالية أعلاه نطرح الفرضيات التالية:

- تدرك إدارة الشركات العالمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- من بين اهتمامات شركات صناعة الأدوية العالمية توفير الأدوية لكل سكان العالم بدون استثناء.
- وللإجابة على الاشكالية واثبات صحة الفرضيات تم إتباع المنهج الوصفي في توصيف المسؤولية الاجتماعية من خلال قراءات نظرية والمنهج التحليلي في تحليل واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في شركات صناعة الدواء.

II - المسؤولية الاجتماعية في شركات صناعة الأدوية:

سنحاول في هذا الجزء التطرق لأهم العناصر التي توضح مفهوم المسؤولية الاجتماعية نظريا وأساسيات تبني المسؤولية الاجتماعية في شركات صناعة الأدوية.

II-1. تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تغيرات جوهرية على مر الزمان ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطوره وهناك العديد من المفاهيم ولكن لا يوجد تعريف موحد للمسؤولية الاجتماعية، فيما يلي نورد بعضا منها:

- **Freeman** يعرف المسؤولية الاجتماعية - التعددية - بأنها "مسؤولية اتجاه أي مجموعة محددة أو فرد يمكنه أن يؤثر على إنجاز وتحقيق أهدافها، ويتأثر بنتائج تحقيق تلك الأهداف". (الرحاحلة ع.، 2011، صفحة 144)

- سنة 1979 أشار **Strier** إلى كونها "تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المؤسسة في مجال مسؤوليتها اتجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان القانوني وبصورة لا تضر بقيام المنشأة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها. (العامري، 2005، صفحة 260)

- أما **Holmes** فقد عرفتها في سنة 1985 بكونها التزام منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها. (Holmes S.، 1985، صفحة 435)

- **Robbins - 1987** "يمكن أن يتحدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضمن الأنشطة التي تقوم المؤسسة بتنفيذها اختياريا دون ضغوط خارجية والتي تحقق منافع للمجتمع ...، فهي بذلك تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على أهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد. معتبرة في ذلك مبادرات منظمة الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع". (Holmes S.، 1999، صفحة 147)

- **Daft 2002** "المسؤولية الاجتماعية هي واجب إدارة المنظمة الأساسي في اتخاذ القرارات المهمة والأفعال بطريقة تحقق رفاهية المجتمع ومصالحه". (Daft.، 2002، صفحة 143)

- **Mallen Baker**: "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي كيفية إدارة المؤسسات عملياتها لخلق تأثير إيجابي في المجتمع". (التويجري، 29-30 أكتوبر 2008).

يظهر من خلال تنوع المفاهيم تعدد الأبعاد وتنوع مداخل دراسة المسؤولية الاجتماعية، وتشتت المقاربات بشأنها (Mélé، صفحة 51). الدراسات الحديثة تشير إلى أنه يوجد ما لا يقل عن تسع معاني لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات عامة كما هو موضح في الشكل (01).

عرفت المسؤولية الاجتماعية كذلك على أنها "التزام وواجب من جانب منظمات الأعمال تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة، أخذة بعين الاعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح ومجسدة إياها بصورة يغلب عليها طابع الاهتمام بالعاملين والبيئة شرط أن يكون هذا التوجه طوعا ومتجاوزا للالتزامات المنصوص عليها قانونا". (عمان، 2006، ص13، 2006)

- يرى الدكتور **محمد الصيرفي** "أن فكرة المسؤولية الاجتماعية أصبحت توصف بمفهوم عقد بين منظمات الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها، ينعكس هذا العقد من خلال تغيرات في توقعات تلك المجتمعات تجاه إنجازات المشروعات الاجتماعية". (الصيرفي، 2007، صفحة 18)

- أما الرحاحلة المسؤولية الاجتماعية: هي الدرجة التي يؤدي مديرو المؤسسة أنشطتهم نحو حماية المجتمع وتحسينه، بعيدا عن السعي لتحقيق المنافع الفنية والاقتصادية المباشرة للمؤسسة، أو هي التفكير السليم للتعايش بود وتعاون جيد مع الآخرين. (الرحاحلة ع.، 2011)

II-2. مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات

تنطلق المسؤولية الاجتماعية للشركات من جملة من المبادئ حسب منظمة الأمم المتحدة وهي: (فواز، 2009)

- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الايزو 14000.
- الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.
- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ في الاعتبار المسؤولية الاجتماعية .
- **مبدأ الأذعان القانوني:** خلاصته التزام الشركة بالتشريعات الناظمة لعملها أو بمعنى آخر هو التزام الشركة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة والامام بها.
- **مبدأ احترام الأعراف الدولية:** أن تحترم الشركة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والاعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الارشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية.
- **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:** أن تتقبل المؤسسة تنوع المصالح للأطراف المعنية بأنشطة ومنتجات الشركة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر وتتأثر على تلك الأطراف.
- **مبدأ الشفافية:** نصح إفصاح الشركة عن سياستها وقراراتها وممارستها وأنشطتها بشكل واضح للعيان.
- **مبدأ احترام حقوق الانسان:** الذي يتطلب من الشركة استجابتها لحقوق الانسان المضمنة في الصكوك الدولية والاقليمية.

II-3. أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات: (محمود، 2018، صفحة 44)

إن تتبع التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يظهر أن تبني هذا المفهوم جاء نتيجة للتغيرات الناتجة عن تطور تطبيقات النظم الاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمعات المتنوعة، وبالتحديد تطبيق النظام الرأسمالي والنظام الشرعي والأنظمة المنبثقة عنها، وكذلك ظهور حركات الاهتمام بالمستهلكين ومنظمات الاهتمام بالبيئة وحقوق الانسان، وبالتالي أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية نابعا من الأسباب الآتية:

- **ظهور بعض الممارسات الاقتصادية الجديدة:** حيث ظهرت العديد من التحديات التي تواجه الشركات والاقتصاديات العالمية مثل عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين الدول والمجتمعات وأيضا ظهور المطالبات بتحسين وضع ذوي الدخل المحدود وإيجاد حلول للبطالة وإعادة توزيع الثروات ومواجهة جشع الشركات والحرية الناتجة عن اتفاقيات التجارة العالمية وما نتج عنها، كذلك بروز بعض المشكلات الاقتصادية التي تسببت في كوارث اقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية والتغيرات الحاصلة في التكتلات الاقتصادية.
- **الاهتمامات العلمية:** حيث بدأ الباحثين في السعي إلى دراسة أسباب الكثير من الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى حدوث بعض الكوارث وبالتالي عجز النظم الاقتصادية في معالجة بعض الظواهر كليا أو جزئيا وقصورها في تحقيق ما كانت تسعى لتحقيقه فأسهمت تلك التطورات العلمية والبحثية في ظهور مبادئ جديدة تبني على احترام حقوق الانسان وتركز على أدوار الدول و الشركات في تعزيز هذا الاتجاه و بالتالي بروز المسؤولية الاجتماعية كمحصلة لتلك الجهود.
- **التوسع الكبير في حجم المنظمات:** إن من أهم القوى الدافعة لتبني الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية توسع ونمو الشركات عالميا، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات تدعم اتجاهات المسؤولية الاجتماعية وأصبحت تركز في أنشطتها على ابراز الدور المجتمعي والأخلاقي لتلك المنظمات من خلال الاهتمام بحقوق الانسان، توفير ظروف عمل مناسبة للعاملين، والاهتمام بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- الاهتمام الحكومي والتشريعي: حيث ظهرت العديد من التشريعات التي تنادي بضرورة حماية الزبائن والمجتمع والبيئة من أطماع بعض الشركات وممارستها السلبية، الأمر الذي قد يسبب للشركات خسائر كبيرة إذ ما حاولت عدم الالتزام بتلك التشريعات، وبالتالي مراعاتها ضمن موازنات وفعاليات وأنشطة الشركة المختلفة.
 - تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات بهدف تحقيق مكاسب: تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية في الشركات بهدف تحسين سمعة الشركة وبناء علاقات قوية مع مختلف منظمات المجتمع المدني، أيضا الحكومات والزبائن للحفاظ على الموارد البشرية ضمن إطار الشركة.
 - ظهور الفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من الشركات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات التي صنعت لا يناسب البيئة والانسان، و تمثلت أهم الظواهر الداعمة لظهور تلك الفضائح بروز الاتحادات والنقابات المهنية وجمعيات حماية المستهلك والبيئة.
 - التكنولوجيا: وهي التطورات التي صاحبها تحديات عديدة أمام الشركات، فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات بما يتناسب والتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري.
- II-4. أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات:**
- وعليه يمكن تحديد أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية: (العامري، 2005، صفحة 52)
- الأهمية بالنسبة للشركة:
 - تحسين صورة الشركة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للشركة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود الشركة.
 - من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
 - تمثل المسؤولية الاجتماعية تحاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
 - كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.
 - الأهمية بالنسبة للمجتمع:
 - الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافئ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للشركة.
 - تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
 - ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين الشركات ومختلف الفئات ذات المصالح.
 - الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
 - الأهمية بالنسبة للدولة:
 - تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهمتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
 - يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي الشركات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
 - المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل الشركات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.
- II-5. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

لقد سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتناول كل منهم تلك الأبعاد من وجهة نظره، وضعوا لها مسميات متباينة فنلاحظ أنه قد تم تحديد تلك الأبعاد بأربعة أبعاد تمثلت في: (Pride & William and Ferrell, 1997, p. 65)

- **المسؤولية الانسانية:** أي أن تكون الشركة صالحة، أن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، أن تعمل على تحسين نوعية الحياة.

- **المسؤولية الأخلاقية:** بمعنى ان تكون الشركة مبنية على أسس أخلاقية، أن تلتزم بالأعمال الصحيحة، أن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

- **المسؤولية القانونية:** أي أن تكون الشركة ملتزمة بإطاعة القوانين، أن تكتسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

- **المسؤولية الاقتصادية:** وهي أن تكون الشركة ناعمة ومجدية اقتصادياً، أن تحاول جاهدة لتوفير الأمان للآخرين.

أما الباحث Carroll فيرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية: هي الجانب الاقتصادي والأخلاقي والقانوني، والخيري، وفي إطار ذلك طور مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة.

II-6. الصناعة الدوائية:

ويمكن تعريفها بأنها "عبارة عن صناعة العقاقير الطبية والتي تكون في شكل مواد كيميائية أو أعشاب طبية أو نباتات خام، يقوم الصيدلي بتركيبها ويخضعها لسلسلة من البحوث والتحليل والاختبارات حتى يمكن للمستهلك استخدام الدواء في صورته النهائية". (ياسمين، 2009-2010، صفحة 134).

من خلال من الجدول (01)، نلاحظ أن أغلب الشركات الرائدة في صناعة الدواء هي شركات أمريكية، تأتي في مقدمة الترتيب شركة JOHNSON & JOHNSON الأمريكية برقم أعمال يقدر بـ 53,5 مليار دولار وبحصة سوقية تقدر بـ 5,1% تليها مؤسسة NOVARTI السويسرية برقم أعمال يقدر بـ 51,1 مليار دولار وحصة سوقية تقدر بـ 4,9%، ونشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بحصة سوقية مرتفعة مقارنة بباقي الدول المنافسة.

II-7. مميزات الصناعة الدوائية:

تتميز الصناعة الدوائية بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (ياسمين، 2009-2010، صفحة 174)

- **توافق المواصفات على المستوى العالمي:** حيث يحدد ذلك من خلال لقاءات ومؤتمرات دولية طبقاً للتقدم العلمي والتكنولوجي للشركات الكبرى.

- **تزايد الاهتمام بالأدوية الجينية:** وهذا ما يجعلها متاحة للتصنيع دون إذن من أصحاب ابراءات الاختراع ويمكن بيعها بالاسم النوعي للدواء وليس بالاسم التجاري"، وهي تنتشر بنسبة تفوق 90% في الدول النامية.

- **استعانة شركات الدواء الكبرى بوحدات بحثية صغيرة:** وذلك في إجراء جزئيات بحثية أو تطويرية محددة، ويهدف هذا الإجراء إلى الاستفادة القصوى من التنوع والتراكم المعرفي في الوحدات البحثية خارج الشركة مع استخدام أقل ما يمكن من موارد بشرية ومادية؛

- **بدء العمل بتنفيذ اتفاقيات TRIPS:** والتي تقضي بتطبيق نظام البراءة، وذلك على مدى فترة حماية البراءة التي لا تقل عن 20 سنة. (حامد، 2005، صفحة 107)

- يتطلب هذا القطاع كثافة في رأس المال، المعرفة والتكنولوجيا: لذلك فإن أكبر المخابر العالمية تتميز بضخامة رأس مالها، بالإضافة لاحتكارها للتكنولوجيا من خلال الاستثمار في الابتكارات والاختراعات التي تعود عليها بحقوق الامتياز.
 - شدة المنافسة في هذا القطاع: باعتباره مجال مريح وذلك رغم خضوعه لسيطرة وتحكم أضخم الشركات والمخابر العالمية؛
 - معدلات إنتاجية عالية: وذلك نظرا للكميات الضخمة التي يتم إنتاجها وتسويقها، وخضوع الصناعة لما يسمى باقتصاديات الحجم وارتفاع درجة التركيز الصناعي وفاعلية البحث والتطوير. (العلاق، 2009، الصفحات 16-17)
 - اعتماد الصناعة الدائمة والمستمرة على عمليات البحث والتطوير: بحيث يطلق عليها صناعة ناتجة عن البحوث، لذلك فإن تكنولوجياها سريعة التأثير بالتقدم العلمي العالمي.
- II-8. التحديات التي تواجه الصناعة الدوائية:**

تواجه الصناعة الدوائية مجموعة من التحديات أهمها: (شلي، صفحة 09)

- توافق المواصفات كقضية عالمية: يجري منذ فترة اتجاه المؤسسات الكبرى في صناعة الدواء لإحداث توافق مستمر في المواصفات (المواد الخام، المستحضرات، الدراسات... الخ)، وقد عقد المؤتمر الأول في هذا الخصوص في بروكسل ومن المتوقع ارتفاع المواصفات التي يتم الاتفاق عليها عالميا سواء في البحوث أو الإنتاج مما يشكل قدرا من التحدي للدول الأقل نموا.
- التحالفات والاندماجات: بدأت ظاهرة التحالفات الاستراتيجية في مجال صناعة الدواء تثير الانتباه منذ منتصف الثمانينات، وهي في تزايد مستمر، وينشأ أغلبها في مجالات بحثية تطويرية، وقد تكون هذه التحالفات دائمة أو مؤقتة، ويتزايد الاعتماد على التحالفات الإستراتيجية في الصناعة الدوائية إلى حد أنه صار من الممكن أن يكون لشركة واحدة عشرات التحالفات في أغراض متعددة في وقت واحد، وقد لوحظ مؤخرا أن النمو الحاد في شركات الأدوية في السنوات الأخيرة لم يكن نتيجة نمو الشركة لوحدها وإنما كان نتيجة عمليات الاندماج والاستحواذ، الأمر الذي أدى إلى احتكار السوق وتركيزها في عدد محدود من الشركات.
- إدارة أنشطة البحث والتطوير: أنشطة البحث والتطوير بالنسبة للصناعة الدوائية ركيزة أساسية، وهناك تغيرات مهمة جدا في إدارة البحوث الدوائية حدثت في السنوات الأخيرة منها: (إعادة هيكلة أنشطة البحوث والتطوير داخل الشركات؛ إنشاء مراكز بحثية تابعة في أماكن مختلفة من العالم؛ التحالف مع شركات كبرى أو مع معامل بحثية من أجل التوصل إلى مستحضرات دوائية في زمن محدود؛ إنشاء شبكة بحثية في المشروع البحثي نفسه مع عدة مراكز بحثية، مثال تجريب سلسلة من مركبات تحت البحث للشركة نفسها على بكتيريا مقاومة للأدوية يتم فصلها في عدد من المعامل والمستشفيات في دول مختلفة؛ إدخال المبدأ "Just in time" في أنشطة البحث والتطوير).
- مسألة الأدوية الجنسية : الأدوية الجنسية هي مكافئ علاجي للدواء الأصلي بسعر أقل، فهي فرصة لتخفيض تكاليف العلاج، وبالتالي تمثل تهديدا لتقليص مكاسب الشركات الكبرى صاحبة الاسم التجاري.

II-9. مكانة الصناعة الدوائية عالميا:

- تحتل الصناعة الدوائية على المستوى العالمي بأهمية كبيرة، وقد شهدت مجموعة من التغيرات كما عرفت أسواقها نموا ملحوظا ومعتبرا، وهذا ما سنحاول معرفته في ما يلي:
- تطور حجم السوق الدوائي العالمي: يعرف السوق العالمي للدواء تطورا ملحوظا وكبيرا في السنوات الأخيرة ، ويرجع السبب في ذلك إلى التطور التكنولوجي الذي يساهم بشكل كبير في تحديث الصناعة الدوائية، الزيادة في الكثافة السكانية، التطور النسبي في مستوى الرعاية الصحية، نمو الوعي لدى الأفراد في ما يتعلق بالتداوي حتى على مستوى الدول النامية، تفشي الأمراض وخاصة الأمراض المزمنة. والجدول (02) يوضح هذا التطور من خلال حجم الصادرات العالمية لسنوات ماضية.

من خلال الجدول (02)، نلاحظ أن في سنة 2019 شهد سوق التصدير أعى نسبة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك نتيجة للتبادلات التجارية القائمة بين الدول في مجال الأدوية حيث بلغت نسبة الصادرات ب 13% في سنة 2019 مقارنة بنسبة التي سجلت ما بين سنة 2014-2018 حيث قدرت ب 1,9 % .

- **الحصة السوقية لأكبر الأسواق العالمية :** حجم السوق العالمي للمنتجات الدوائية في 2019 يقدر بحوالي 25.1 تريليون دولار، وتتسم هذه الصناعة بطبيعة احتكارية حيث تخضع سوق تداولها إلى ما يعرف بـ "احتكار القلة"، حيث يسيطر عدد قليل من الشركات على حصة السوق من المنتجات الدوائية، ويعتمد هذا القطاع اعتمادا كبيرا على البحث والتطوير، ويتسم بارتفاع القيمة السوقية للشركات العاملة بصورة ضخمة ، حيث تبلغ القيمة السوقية لأقل الشركات 108.6 مليار دولار.

- **توزع السوق الدوائي العالمي حسب المناطق الجغرافية:** إن توزع السوق الدوائي العالمي على كل مناطق العالم، مع تباين في النسب بين منطقة وأخرى خاصة بين الدول المتقدمة وباقي مناطق العالم كما هو موضح في الجدول (03).

من خلال الجدول (03)، نلاحظ أن الدول المتقدمة تحتل المراكز الأولى في السوق الدوائي العالمي، في مقدمتها أمريكا الشمالية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 49 بالمئة، تليها دول أوروبا (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اسبانيا) بما يقارب 22 بالمئة، ثم اليابان 8 بالمئة، في تقسم باقي مناطق العالم والتي تضم في معظمها دول نامية وأقل نموا بالنسبة للبقية وتقدر النسبة الباقية ب 21 بالمئة، على الرغم من أنها تحتوي أكثر من ثلثي سكان العالم، فعلى سبيل المثال تضم كل من افريقيا وآسيا أكثر من 3 ملايين نسمة في حين السوق الدوائية فيها لا تتعدى نسبة 25 بالمئة من السوق الدوائي العالمي.

III- **حقيقة ممارسة المسؤولية الاجتماعية لشركات صناعة الأدوية العالمية:**

البشرية اليوم أسيرة جائحة كورونا بما يعرف بـ "كوفيد 19"، حيث دفعت دول العالم المختلفة شرقا وغربا ثمنا باهظا جراء هذا الداء، لكن الدواء بيد قطاع محدود في هذا العالم إنهم "صانعو ومبتكروا، منتجو اللقاحات والأدوية"، قطاع جدلي تضخوا فيه مئات المليارات سنويا، فهم المتحكمون في هذه الصناعة وفي معاييرها عالميا وهم من يملكون مفاتيح تسويقها.

أصاب الجائحة مفاصل الحياة بالشلل، وأكثر من 762.201.169 ملايين مصاب حتى أبريل 2023 على مستوى العالم، (www.who.int/ar) وأكثر من ربع البشرية أي يزيد من مليون إنسان قضا من جراء هذا الفيروس الذي عرف بـ "كوفيد 19" وانتشر منذ أواخر 2019. رغم توقف الأعمال وتعطيلها في معظم دول العالم في شرق الأرض وغربها انطلقت الحركة لصناعة دواء ولقاح لمواجهة الوباء، منحت لحد الآن أكثر من 300 مليون جرعة من اللقاحات المختلفة في أكثر من 100 بلد حول العالم في أوسع برنامج للتطعيم في التاريخ. (health, 2016)

أكثر من 70 لقاح ودواء تحت الإشارة كرد فعل اتجاه هذا الوباء الذي أصبح يهدد البشرية بإضافة إلى غرض السيطرة عليه. وفي ظل هذه الظروف تساءلنا حول ما هي حقيقة هذه الشركات التي تتحكم في مصير البشرية، فهي شركات محدودة تتابعها اتهامات باحتكار السوق وتجاوز القوانين الدولية في أماكن مختلفة من العالم، وتغليب مصالحها الاقتصادية على المصالح الإنسانية.

فـ Gsk البريطانية وصانوي الفرنسية، فايزر وميركل الأمريكيتين، وروش السويسرية تتحكم هذه الشركات الخمس فيما يزيد عن 85 % من مجمل قطاع صناع اللقاح على مستوى العالم وتقدر قيمة قطاع الأدوية واللقاح بأكثر من تريليون دولار وتتمتع بنفوذ دولي مثير للجدل فمن هو المتحكم بهذا السوق. (المسحاح، 2020)

الشركات الخمس هي المتحكممة في صناعة الدواء فالشركات الصغيرة ترد منها الأفكار التي تحتاج إلى تمويل و تصنيع باهظ التكاليف، فالشركات الضخمة لها مرافق تصنيعه والقدرة على استجابة لجميع الاحتياجات العالمية.

موضوع الشفافية والنزاهة في هذا المجال يرجع بنا إلى حقيقة الملكية الفكرية التي تستدعي أن براءة الاختراع في صناعة اللقاح تستعمله الشركات الكبرى من أجل إخفاء حقيقة احتكارها لهذه المنتجات في التسعير ولمن هو موجه هذا الدواء وحجم الكميات التي تنتجها منه. من أبرز التجارب و الأمثلة الأقرب زمنيا للجائحة الحالية في مجال اللقاحات: إيبولا (EBOLA).

الذي انتشر في غينيا في نهاية عام 2013 وما لبث أن انتشر في أرجاء القارة السمراء مخلفا آلاف الوفيات وعشرات الآلاف من الإصابات. فعام 2016 بدأ إنتاج لقاح فعال ضد الفيروس ولكن المثير للجدل هو الاستجابة البطيئة للوباء، كما وصفتها منظمة "أطباء بلا حدود" فقد استمر الأمر ثمانية (8) أشهر لتعلن منظمة الصحة العالمية "إيبولا" حالة طوارئ دولية، في ظل صمت من طرف الشركات المسؤولة عن صناعة اللقاح.

فغاري كوينغ عالم كندي قاده مراحل إنتاج لقاح إيبولا وهو الآن استشاري في منظمة الصحة العالمية حيث طرح عليه سؤال حول وجه الاختلاف بين الوبائين في الجهود العالمية التي بذلت لإيجاد اللقاح، صرح أن اليوم مجهودات أكبر لأن نسبة البشرية أكبر كما أن الوباء انتشر عالميا، فالموارد ضخمة مقارنة بوباء إيبولا وذلك من أجل تحسين الرعاية الصحية وتطوير اللقاح والدعم الصحي، ففي وباء "إيبولا" لم تبدي الشركات أي رغبة في تصنيع اللقاح ضد الوباء، حيث كانت هناك صعوبات بإقناع الشركات من أجل تصنيع اللقاح إلى حين إنتشار هذا الوباء وذلك بسبب أن اللقاح غير قادر على جلب موارد مالية لتصنيعه.

أما شركة ميركل حصلت على إتفاقية صناعة اللقاح، حيث أن تاريخ الاتفاقية يعود إلى سنة 2014 ولكن الإنتاج كان في نهاية 2016 وهذا ما أثار مشكل حول مصداقية هذه الشركات، فاللقاح بدء فعليا بعد انتشار الوباء خارج إفريقيا. ففي نوفمبر 2014 صدرت وثيقة من منظمة الصحة العالمية على لسان مديرتها "أن طلبات المنظمة لعقود طويلة لم تجد أذان صاغية، حيث ظهر وباء "إيبولا" من أربعة عقود ولأن إيبولا يقتصر على الشعوب الفقيرة حيث أن صناعة اللقاحات المرشحة لا تستثمر في الأسواق التي لا تستطيع الدفع". وهو انتقاد رسمي وواضح لأكبر الشركات.

كما تظهر أحدث البيانات المالية لكبرى الشركات الدوائية لسنة 2019 أن عائداتها تفوق 300 مليار دولار أمريكي خلال سنة واحدة، فهل هي حقيقة تغلب الجانب المالي والاقتصادي في صناعة اللقاح حيث نجد أن السوق في فيروس كورونا هو العالم بأكمله. ومنه فالحقيقة المرة أن الشركات تصنع اللقاح للوباء الذي يشكل لها أسواق مربحة فمن يدفع المال هو المستفيد الوحيد.

-تحالف الابتكارات لمكافحة الوباء ولتأهب الوبائي (C I P E) الإتفاقية التي بين منظمة الصحة العالمية و الشركات لضمان حصول الدول الفقيرة والنامية لنسبة من اللقاحات، وهو تحالف أنشأ سنة 2017 كرد فعل نتيجة تباطئ الشركات الكبرى لصناعة اللقاحات ضد الفيروس بمبادرة من حكومات ومنظمات من أجل كسر الإحتكار لشركات كبرى، يهدف هذا التحالف إلى ضمان وصول اللقاحات لمختلف الشعوب من خلال تحديد أسعار منخفضة، ويتعين على شركات الأدوية مشاركة جميع البيانات والأبحاث. (<https://www.raya.com>)

-عين التحالف لجنة علمية تضم أكبر الشركات فايزر وميركل وغيرها من الشركات بحيث يسعى التحالف إلى خفض الأرباح عند إنتاج اللقاحات، لكن ما ظهر لاحقا فشل هذا التحالف في الصمود ضد هذه الشركات الكبرى وهذا ما ظهر في تقرير سنة 2018 حيث تخلى الاتحاد عن المبادئ والأهداف التي وجدت من أجلها، ومن الشركات التي وجهت لها أصابع الاتهام في عرقلة أهداف (C I P E) هي شركة فايزر وهي عضو مشارك في اللجنة العلمية للتحالف. فما هو مصدر النفوذ الواسع لهذه الشركات الذي يمكنها من الوقوف ضد تحالف دول؟

تتمتع هذه الشركات بنفوذ واسع، فمدراء هذه الشركات يبحثون عن زيادة أرباحهم، أما من الناحية السياسية فهي مسيرة من قبل حكومات لأنها تعتبر قطاع مربح. ففي تحقيق أجري حول حقيقة فيروس "إيبولا" منظمة الصحة العالمية: لقاح "إيبولا" هو " Tamiflu " انتجته شركة " روش " ضد أنواع إنفلونزا، حيث تم إنتاجه على قطاع أوسع فتسارعت الدول لإقتنائه وتخزينه، بعد ذلك أثار جدلا حول الأسباب الحقيقية حول انتشاره وحول فعاليته.

طبيب " توم جيفرسون " عالم أوبئة بريطاني الذي كشف حقيقة الدواء، كان من المفروض أن يحسن هذا الدواء ويخفض من انتشار الأنفونزا من شخص إلى آخر إلا أن الهيئة الأمريكية للأغذية والدواء لم تتوافق مع ذلك، في نهاية المطاف تم التعرف على جميع مراحل تجارب هذا الدواء، فالتجارب تزعم على توقيف انتقال الأنفونزا من شخص إلى آخر لكن ظهر العكس، فكانت هناك إدعاءات وتوصلوا إلى حقيقة صادمة منها:

- الهيئة الأمريكية للأغذية والدواء ومنظمة الصحة العالمية والمركز الأمريكي للسيطرة على الأمراض، قد وافقوا على الدواء دون التدقيق في حقيقة فعالية هذا الدواء.
- أن (8) ثمانية ومن أصل عشرة(10) تجارب عن الدواء لم تكن منشورة من بينها تجارب شركة "روش".
- تلاعب الشركات بدول العالم من خلال طرق تقليدية وهي امكانية توفير مخزون كافي يواجه الوباء عند انتشاره.
- الإسراع في توقيع اتفاقية الدواء على أساس أن الدواء يباع على حسب أولوية الاتفاق.
- إعلام دول أنها عرضة لإنفونزا أكثر من غيرها مثل الدنمارك.
- كما أن هناك ارتباط بين شركة "روش" بثلاثة (3) مستشارين في منظمة الصحة العالمية، ووظيفتهم كتابة توصيات للعالم من أجل مواجهة الوباء.

إذا فهي شبكة كل يقوم بدوره فشركة "روش" اليوم متهمه بخداع الدول والحكومات من خلال حملاتها التسويقية لشراء واقتناء الدواء. حيث خزنت دول عديدة كميات هائلة من الدواء وللتخلص منها تم التبرع بها لمساعدات، وهذا ما حصل بقطاع غزة حيث وصلت كميات كبيرة من الدواء، في حين أن قطاع غزة سجل مصابين محدودين بالوباء.

لم تكن "روش" الوحيدة المروجة لهذا الدواء، فكانت هناك شركة "قلعاد" التي طورت هذا الدواء، وفي هذه المرحلة كان وزير الدفاع الأسبق الأمريكي هو رئيس مجلس إدارة الشركة، وهذا ما بين تورط الدول في تسويق، حيث سوقوا لدواء ليس له سوق فالأمر كله كان مجرد خدعة من أجل كسب المال.

كما أن شركة "gsk" أنتجت لقاح لإنفونزا الخنازير، واختبر على عدد من الناس والأطفال وسوق على أنه لصالح الأطفال، لكن بعد ذلك ظهرت أمراض عصبية نادرة على الأطفال، الشركة نفت ذلك، ولكن أبحاث "توم" أظهرت أن الأطفال أصيبوا بأمراض عصبية نادرة "تحفيق" وهو مرض نادر يصيب الجهاز العصبي ويتلف القدرة على النمو بمعنى إتلاف دورات النمو.

من خلال ما عرض من فضائح يؤكد أن الخبراء المتواجدين في منظمة الصحة العالمية يتعرضون لضغوطات من قبل الشركات المصنعة للدواء، كما تؤكد على هيمنة هذه الشركات واستحواذها على الأسواق والدول.

فايرن سيرر وهي معدة لتقرير "التجارب غير أخلاقية للشركات الدوائية" لصالح مؤسسة "SOMO" الهولندية، تم إعداد هذا التقرير نتيجة لتساؤل حول حقيقة انتقال التجارب لشركات صناعة الأدوية الكبرى بانتاج في الدول النامية بحجة أن الموارد الأولية متواجدة بأقل التكاليف، لكن في الحقيقة أنها تجعل من شعوب هذه الدول حقل تجارب بلا رحمة، فقد تمت عليهم تجارب بدون علمهم وتم تعريضهم لفيروسات قاتلة ومن بين هذه الدول "أوغندا، كمرون، هند.. الخ" وهي دول تمت فيها هذه التجارب. كما أشار التقرير أن شركات كبرى مثل "فايزر، ميرك، قلعاد، روش،... الخ" حاضرة في هذا التقرير .

أشار التقرير كذلك أن مصر تخضع مرضاها لتجارب بقيادة شركة "روش" بدون علمهم، لكن الشركة لا تنفي تجاربها في مصر ولكن تصر على أنها تعمل بموافقة وزارة الصحة ويعلم منها. (<https://www.raya.com>)

من خلال هذه الفضائح نلاحظ أن الجانب الأخلاقي شبه منعدم، أو منعدم إن صح التعبير حيث أصبحت البشرية حقل تجارب للقاحات ولا بد من تقبل نتائج هذه اللقاحات وتقبل أن تكون ضحية في ظل غياب الوازع الأخلاقي لدى هذه الشركات وللتأكيد على ذلك شركة "روش" اليوم مدعومة لصناعة لقاح "كوفيد-19" رغم الاتهامات التي تلاحقها فما هو السر في ذلك؟.

IV- الخلاصة:

إن القراءة في أهم الأدبيات المتعلقة بإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، تبرز أهمية اعتمادها كإستراتيجية أعمال، إذ تمكن الشركات من تحديد الأنشطة التي تملك الموارد والقدرات اللازمة لاستخدامها، حتى تكون مسؤولة اجتماعيا وتساعد على اختيار ما سيعزز ميزتها التنافسية، على شرط التخطيط لتطبيق المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من خططها الإستراتيجية، حينها ستمتكن الشركات من إحداث التوافق ما بين تعظيم الأرباح وخلق القيمة لصالح المساهمين، والتصرف بطريقة أخلاقية ومسؤولة تجاه أصحاب المصالح والمجتمع ككل.

ولا يمكن مناقشة التوجه الإلزامي أو الطوعي لتبني المسؤولية الاجتماعية، فقد أصبحت في عالم الأعمال الحديث مقياس لتقييم الأداء الشامل للشركات، ولهذا يمكن اعتبارها كحتمية تكسب الشركات مرونة ممارسة الأعمال بصفة متكاملة، تسعى من خلالها إلى إحداث التوازن بين جميع العوامل المناسبة لتعزيز أداءها الشامل خاصة أنها أصبحت ملاحقة بجرائمها الأخلاقية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه.

نتائج الدراسة:

كان الهدف الأسمى في فهم موضوع المسؤولية الاجتماعية الذي يعد أحد المداخل الإستراتيجية للشركات صناعة الأدوية، مما يمكن من استخلاص جملة من النتائج ومتابعة البحث أملا في بلوغ آفاق مستقبلية واعدة، خاصة إذا لعبت البيئة الداخلية والخارجية الدور في سبيل الرفع من جودة حياة الأفراد والمجتمعات، وتمثل تلك النتائج في:

- ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية وتحمل تبعاتها وتأثيرات ممارساتها وقراراتها الاقتصادية على مختلف المصالح والتصرف أخلاقيا على النحو الذي يحسن جودة حياتهم.
- الإدراك الصحيح لماهية المسؤولية الاجتماعية يعتمد على قدرة تحديد أصحاب المصالح وفهم انشغالاتهم وتطلعاتهم مع العمل على تلبيتها بالشكل الذي يحقق الموازنة بين توقعاتهم وبين أهداف الشركة، ويحقق التوأمة بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي في ممارسة المسؤولية الاجتماعية .
- يجب أن تمتلك الشركات إمكانيات ومؤهلات تمكنها من ممارسة المسؤولية الاجتماعية وفقا لإستراتيجيات فعلية، كما يمكنها انتهاز المواقف الاقتصادية واقتناص الفرص المتاحة وفقا لتصرف أخلاقي مسؤول.
- المسؤولية الاجتماعية في أغلب شركات صناعة الأدوية العالمية في الجانب الأخلاقي مجرد مبدأ حبر على ورق.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:

تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية يرتكز على مدى إدراكه من قبل إدارة الشركة، فالإدراك الصحيح لماهية المسؤولية الاجتماعية يعتمد على قدرة تحديد أصحاب المصالح وفهم إنشغالاتهم وتطلعاتهم مع العمل على تلبيتها بالشكل الذي يحقق الموازنة بين توقعاتهم وبين أهداف الشركة، ويحقق التوأمة بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي في ممارسة المسؤولية الاجتماعية. ولكن الدراسة أثبتت أن شركات صناعة

الأدوية تنتهج العديد من السلوكيات غير الأخلاقية وغير الانسانية والمنافية للوائح وقوانين حقوق الانسان ومتخضية أصحاب المصالح وكل ذلك لأجل تحقيق مصالحها الربحية مهما كلف الثمن من جماجم، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الثانية:

من خلال الدراسة اتضح أن شركات صناعة الأدوية لا تهتم بالجانب الانساني قدر اهتمامها بالجانب الربحي حيث تسوق منتجاتها في المناطق التي قد تحقق فيها ربحية دون المناطق الفقيرة في العالم، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

الاقتراحات:

- الزام الشركات بالإفصاح عن ممارستها للمسؤولية الاجتماعية.
- حث وتشجيع الشركات على ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية بكل جوانبها وليس فقط في شعاراتها.
- فرض مساهمة الشركات في التقليل من الأثار البيئية من خلال نصوص تشريعية رادعة .
- العمل بقاعدة بيانات دولية، حيث تقوم بجمع وتوفير المعلومات عن واقع ممارسات وإسهامات الشركات فيما يخص تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتجسيدها على أرض الواقع.

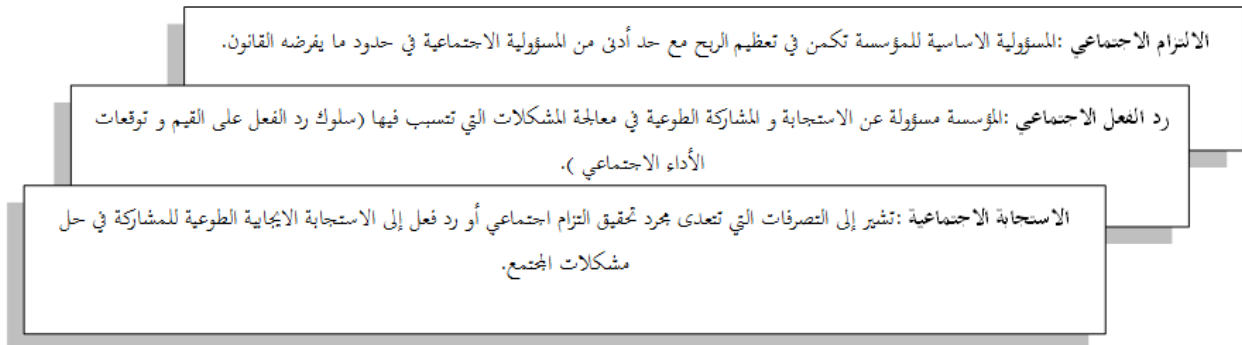
أفاق الدراسة :

حاول البحث معالجة فكرة واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في إدارة شركات صناعة الأدوية بين الواقع والمأمول، يمكن إثارة عدة إشكاليات بطريقة أخرى، حيث ندعوا الباحثين لمواصلة البحث في هذا الموضوع من خلال معالجة الإشكاليات التالية :

- واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في إدارة الشركات الصناعية الجزائرية .
- آليات تفعيل وتجسيد المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات واضحة وبعيدة المدى.
- تفعيل دور إدارات الشركات في وضع مؤشرات قياسية لقياس ما مدى تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- نشر الوعي لأثار الممارسات للأخلاقية للشركات في حق الشعوب المستضيفة خاصة مجتمعات الدول النامية.
- إلزامية وضع قاعدة قانونية تفعل الدور المسؤول لإدارة الشركات ضمن بيئة الدول المضيفة.

- ملاحق :

الشكل (01): المعاني المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية



المصدر: بن سفيان زهران، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لمؤسسة condor electronics أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 83.

الجدول (01): أكبر (10) عشر شركات عالمية لصناعة الأدوية لسنة 2019.

ترتيب الشركات	إسم الشركة	البلد	رقم أعمالها مليار دولار	الحصة السوقية
01	JOHNSON & JOHNSON	و م أ	53,5	5,1 %
02	NOVARTIS	سويسرا	51,1	4,9 %
03	ROCHE	سويسرا	47,2	4,5 %
04	PFIZER	و م أ	46,6	4,4 %
05	MERCK	و م أ	43,4	4,2 %
06	ABBVIE	و م أ	40,8	3,9 %
07	SANOFI	فرنسا	40,6	3,9 %
08	GLAXOSMITHKLINE	المملكة المتحدة	39,5	3,8 %
09	BMS	و م أ	37,1	3,5 %
10	LILLY	و م أ	31,2	3 %

Source :Groupe LEEM, Les Entreprises du Médicaments, Les entreprises du médicament en France :Bilan Economique, Edition 2020, p 31.

الجدول (02) يبين حجم الصادرات للأدوية ما بين 2015-2019

السنوات	حجم الصادرات(مليار أورو)
2019	29958
2018	26961
2017	26481
2016	26082
2015	25578

Source :Groupe LEEM, Les Entreprises du Médicaments, Les entreprises du médicament en France :Bilan Economique, Edition 2020, p34.

الجدول (03) يوضح توزيع السوق الدوائي العالمي حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2015

المناطق	حجم المبيعات (نسبة مئوية)
أمريكا الشمالية	49
أوروبا	21,8
أفريقيا	0,7
اليابان	8
أمريكا اللاتينية	4,6
الصين و البرازيل	10
باقي دول العالم	4,9

Source : rapport d'IMS health, Bilan économique des Entreprises du Médicament édition 2016.

- الإحالات والمراجع :

1. طاهر محسن منصور الغالي و صالح مهدي محسن العامري. (2000). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص216.
2. Sundra Holmes . (sep 1985). **corporat social performance and present areas of commitment** .AMJ-Academy of Management Journal .20(3). P435 .
3. Sandra Holmes . (1999). **corporate social performance and application**. prentice -hall inc. p147.
4. Richard, L, Daft. (2002).**organizational theory and desing**. West Publishing Co. New Work. P143 .
5. محمد ابراهيم التويجري. (29-30 أكتوبر 2008). مدى تطبيق الإدارة في القطاع لنشاط المسؤولية الاجتماعية -دراسة استقلالية على التراث السعودية. ضمن فعاليات المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات. صنعاء. اليمن.
6. Elisabet Garriga & Doménech Mélé. **Corporate sociale responsibility theoris :mapping the territory** .journal of business ethics. 5(3). p51.
7. غادة عمر أبو ارشيد. (2006). المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء. دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. تخصص إدارة الأعمال. جامعة اليرموك. عمان. ص13.
8. محمد الصيرفي. (2007). **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**. طعة الأولى. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية. مصر. ص18.
9. الراحلة عبد الرازق سالم. (2011). **المسؤولية الاجتماعية**. دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع. طعة الأولى. ص66.
10. رطوط فواز. (2009). **المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجمعية للمؤسسات (ثقافة ونهج). شركة التميز في التطوير المؤسسي والوحدة الاستثمارية بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. عمان. الأردن. ص8-20 .
11. طاهر محسن الغالي و صالح مهدي محسن العامري. (2005). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص52.
12. Pride, M, William and Ferrell. (1997). **C,O,Marketing Concepts And Strategies**. Houghton, Mifflin company. 9Edition. Boston. p65 .
13. جلاي ياسمين. (2010/2009). **المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير وفق النظام المحاسبي في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية** مدخل مقارنة: دراسة حالة مركز البحث والتطوير صيدال. رسالة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية. جامعة فرحات عباس سطيف. ص 134
14. محمد رؤوف حامد. (2005). **الصناعات الدوائية العربية في مواجهة متغيرات البيئة الدولية**، مجلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. ص 107.
15. بشير العلاق. (2009). **أساسيات التسويق الدوائي**. دار اليازوري للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص16-17.
16. ماجدة أحمد شلبي. **اتفاقية حماية الملكية الفكرية Trips وصناعة الدواء في مصر الأبعاد والتحديات**. مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ص 09

17. تامر المسحال. (بت يوم 17 /5/ 2020). **ماخفي أعظم "تجارة الوباء"**. قناة الجزيرة.
18. <https://www.raya.com>. Consulté le 04 04, 2023. a 10.21
19. <https://www.raya.com>. Consulté le 04 04, 2023. a 11.13
20. www.who.int/ar. Consulté le 04 04, 2023. a 12.00
21. بن سفيان زهراء. (2014-2015). **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لمؤسسة condor electronics** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد. جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر. ص 83.
22. Groupe LEEM.(2020). **Les Entreprises du Médicaments. Les entreprises du médicament en France** . Bilan Économique. p 31.
23. Rapport d'IMS health.(2016). **Bilan économique des Entreprises du Médicament**.